الأمم المتحدة

A/71/343

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٤٩ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٨٦ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، موجِّها نظرها إلى الأحكام ذات الصلة في القرارات من ٧٠/٨٣ إلى ٧٠/٨٦ وملتمساً موافاته بحلول ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تنوي اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ هذه القرارات. وقد وردت ردود من بلغاريا، وإكوادور، وفنلندا، وإسرائيل، واليابان، والأردن، والسويد فيما يتعلق بالطلبات الواردة في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٨٣، والفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٨٤، والفقرات ٢٨ إلى ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٨٥ والفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٨٦.

* A/71/150.

130916 090916 16-14428 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٨٦/٧٠ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، موجِّها نظرها إلى الأحكام ذات الصلة في القرارات من ٨٣/٧٠ إلى ٨٦/٧٠ وملتمساً موافاته بحلول ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذها أو تنوي اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ هذه القرارات.

ثانيا - الردود الواردة

بلغاريا

[١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦]

تتشرف بلغاريا بالإبلاغ بأن مجلس وزراء بلغاريا قد أوشك على إتمام عملية اعتماد قرار يقضي بتقديم تبرعات إلى الأونروا بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ يورو. وما فتئت بلغاريا تقدم دعما ماليا سنويا للأونروا منذ عام ٢٠١٢.

إكوادور

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٦]

تتشرف البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة بالإبلاغ بأنها دفعت للأونروا تبرعا بمبلغ ٠٠٠ ٥ دولار لعام ٢٠١٤.

فنلندا

[١ تموز/يوليه ٢٠١٦]

يود الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة أن يبلغ الأمين العام بالإجراءات التالية التي اتخذها حكومة بلده أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ الأحكام الواردة في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها السبعين بشأن المعونات والمساعدات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين والمساهمات المقدمة إلى عمليات الأونروا.

فقد استجابت فنلندا لضرورة كفالة الدعم المالي المستمر والمنتظم لعمليات الوكالة والتزمت بتوفير تمويل متعدد السنوات في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، من أجل المساهمة في تقديم خدماتها الحيوية دون انقطاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فنلندا ملتزمة بصرف المعونة في حينها وفي وقت مبكر من السنة، وهي توجه مساهمتها المتعددة السنوات إلى الميزانية العادية للوكالة. وفي عام ٢٠١٥، استجابت فنلندا للزيادة المسجلة في النفقات بسبب حالة النزاع وعدم الاستقرار عن طريق المساهمة في نداء الطوارئ من أجل قطاع غزة.

إسرائيل

[١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦]

على الرغم من الدعم الذي تقدمه إسرائيل باستمرار للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإنها قررت التصويت ضد القرارات من ٨٣/٧٠ إلى ٨٦/٧٠. وما زال القلق يساور إسرائيل بشأن الدوافع السياسية الكامنة وراء القرارات المذكورة آنفا، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تعبّر عن وجهة نظر واحدة لا تعكس الحقيقة على أرض الواقع.

ونتيجة للطابع السياسي لتلك القرارات، أخذت الأونروا على عاتقها مهمة الترويج للرواية الفلسطينية، واستخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية في أغراض المناصرة. والواقع أنه لا يوجد نقص في المنظمات المناصرة للقضية الفلسطينية، وتعترض إسرائيل بشدة على سوء استخدام الوكالة السافر للأموال التي يتبرع بها المجتمع الدولي من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين.

وتدعم إسرائيل توحيد القرارات المتعلقة بالأونروا وتخليصها من كل العبارات السياسية الدخيلة. هذا، وتحث إسرائيل الأمين العام والوكالة على النظر، مع الأطراف المعنية، في طرق يمكن بها للأمم المتحدة تحسين الكيفية التي تعزز بها رفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تدعم إسرائيل بقوة تطبيق المبادئ الموحدة التي تسترشد بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين في أماكن أخرى، على الوضع الفلسطيني. وينبغي تحديداً أن تكون ولاية الوكالة متّسقة مع السياسة الموحدة التي تنتهجها الأمم المتحدة بشأن اللاجئين. كما ينبغي أن تشمل ولاية الوكالة العمل بنشاط على تعزيز أهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع بشأن إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محلياً في السياق الفلسطيني.

وفي حين أن أعداد اللاجئين الآخرين الذين لا تشملهم ولاية الوكالة تتناقص تدريجيا بالتوازي مع إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، يتزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين بمعدل هائل (حيث ارتفع عددهم من ٧٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٤٩ إلى ٤,٢ ملايين في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٥,٢ ملايين في عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن يبلغ عددهم ٦,٢ ملايين في عام ٢٠٢٠). وعلى ما يبدو، لا تطمح الوكالة، كمنظمة، إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتأهيلهم، بل تكتفي ''بتجميد'' الوضع القائم وإدامته. وهذه خطة تكرّسها القرارات من ٧٠/٨٣ إلى ٧٠/٨٦، بما تنطوي عليه من دوافع سياسية.

ويعتمد اللاجئون الفلسطينيون (وقد دخلوا الآن جيلهم الرابع) على المعونات والأموال الدولية من أجل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وأسباب العيش. والسعي إلى إدامة القضية السياسية على حساب الاحتياجات الإنسانية للاجئين، على نحو ما تعكسه القرارات، يتجلى أيضا على أرض الواقع. والمثال الواضح على ذلك هو حقيقة أن السلطة الفلسطينية ترفض تحمل المسؤولية عن توفير الخدمات للّاجئين في المناطق التي تخضع لسيطرتها الكاملة، وتصر على اختصاص الأونروا ''الحصري'' في هذا المجال.

وإسرائيل، رغم التهديدات الخطيرة والمستمرة المحدقة بأمنها، لا تدّخر جهدا لتهيئة ظروف مواتية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتعاون، حيث وافقت على عدد كبير من مشاريع الوكالة وسهّلت وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالة إلى المستفيدين الفلسطينيين.

وعلاوة على ذلك، ورغم هذه التهديدات الأمنية الخطيرة، تعمل إسرائيل بنشاط على دعم جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة. وقد كثّفت إسرائيل تعاونها مع المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية لتيسير تطوير البنية التحتية وتنمية الاقتصاد على نحو مستدام في غزة، من أجل تلبية احتياجات السكان المدنيين، في الأجلين القصير والطويل على السواء. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نُقِل إلى غزة أكثر من ٥ ملايين طن من مواد البناء، منها ٨٧٢ ٠٠٠ طن من الإسمنت و١٥٧ ٠٠٠ طن من الحديد.

ومن مجموع المنازل التي تضررت جزئيا خلال عملية ''الجرف الصامد'' وتمت الموافقة على إصلاحها، وعددها ١٣٠ ٠٠٠ منزل، اكتملت أشغال الترميم في أكثر من ٨٠ ٠٠٠ منزل، وتتواصل الأشغال حاليا في أكثر من ٢٠ ٠٠٠ منزل.

وانطلقت المرحلة الثانية من إعادة إعمار غزة، حيث تمت الموافقة على إعادة بناء حوالي ١٣ ٠٠٠ وحدة سكنية بالكامل، وتم شراء جميع مواد البناء اللازمة لبداية الأشغال في أكثر من ٢ ٥٠٠ وحدة من هذه الوحدات السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة

على تنفيذ ٧٩٠ مشروعا عاما من بينها طرق ومدارس وعيادات ومساجد، وقد اكتمل إنجاز ١٢٤ مشروعا منها.

وفي إطار الجهود الإنسانية المبذولة، وبالتوازي مع الزيادة في عبور السلع التجارية، ارتفع عدد الأشخاص الذين اجتازوا معبر إيريتز في عام ٢٠١٥. ودخل إلى إسرائيل أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ عابر، من بينهم مرضى عبروا لتلقي العلاج في إسرائيل، وطلاب، ومصلون توجهوا لأداء صلاة الجمعة في جبل الهيكل، وأشخاص ذهبوا لزيارة أقارب لهم في السجن، ورجال أعمال لهم تصاريح دخول يومية، مع الإشارة إلى ارتفاع عدد هذه الفئة الأخيرة إلى ٠٠٠ ٥ فرد خلال العام. ويجري كل هذا في الوقت الذي أُغلق فيه معبر رفح المصري خلال معظم السنة، بسبب استمرار السلطة الفلسطينية في رفض تحمل مسؤولياتها.

وقد اتخذت إسرائيل هذه التدابير، وغيرها كثير، رغم ما تشكله من مخاطر أمنية كبرى. وقامت حماس، وهي منظمة إرهابية باعتراف دولي، بتحويل وجهة كميات هائلة من مواد المعونة والبضائع المستوردة لاستخدامها في بنيتها التحتية الإرهابية. فعلى سبيل المثال، حوّلت حماس وجهة مواد بناء تبلغ قيمتها عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لبناء الأنفاق عبر الحدود، وقد استُخدمت هذه الأنفاق في الهجوم على إسرائيل خلال نزاع صيف عام ٢٠١٤. وتواصل حماس بذل جهودها الرامية إلى إعادة التسلّح، ولتعزيز ترسانتها من الصواريخ، وإقامة بنيتها التحتية تأهُّبًا لتنفيذ هجمات مستقبلية ضد إسرائيل.

ومن غير المقبول أن الموارد التي كان الهدف منها تحسين معيشة سكان غزة، تُستخدم بدلا من ذلك للقيام بأنشطة إرهابية تهدف إلى إلحاق أضرار بمواطني إسرائيل. وتدعم إسرائيل تماما الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالات المعونة، وتشدد على أهمية ضمان عدم استغلال وإساءة استخدام هذه الأنشطة من قِبل منظمات إرهابية.

وبينما تواصل إسرائيل جاهدة المساعدة على إعادة إعمار غزة، تعمل قوى خارجية على عرقلة هذه الجهود. والتأخير في إعادة الإعمار ناتج في معظمه عن أعمال حماس، التي تسيطر بحكم الواقع على غزة، وبسبب نزاعها مع السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، ترفض حماس السماح للسلطة الفلسطينية بتحمل المسؤولية الأمنية والمدنية عن الجانب الفلسطيني من معابر غزة الحدودية مع إسرائيل ومصر. أما السلطة الفلسطينية، فهي ترغب، من جهتها، في إضعاف نظام حماس ويبدو أن هذا المسعى يؤثر على وتيرة إنجاز أعمال إعادة الإعمار ونطاقها.

وكما أشار إلى ذلك التقرير الأخير للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، يعرقل استمرار سيطرة منظمة حماس الإرهابية على غزة عمليةَ إعادة إعمار غزة. وينبغي التشديد على أنه يجب على أي حكومة فلسطينية مقبلة أن تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية الدولية: إذ يجب عليها أن تنبذ العنف وتعترف بإسرائيل وتتقيد بالاتفاقات السابقة. ويجب أن يتوقف التحريض الفلسطيني على الإرهاب.

اليابان

[١ آب/أغسطس ٢٠١٦]

تبلغ المساهمة المقدمة من اليابان إلى الأونروا حتى الآن حوالي ٧٦١ مليون دولار، وبلغت مساهمتها خلال السنة المالية ٢٠١٥ رقما قياسيا قدره ٤٥,٦ مليون دولار. وفي آذار/مارس، دفعت اليابان مبلغ ١,٥٨ مليون دولار لتكملة مساهمة السنة المالية ٢٠١٥، ودفعت مبلغ ١,٥٨ مليون دولار تبرعا منها للسنة المالية ٢٠١٦ في حزيران/يونيه. وتبدأ السنة المالية لليابان في نيسان/أبريل وتنتهي في آذار/مارس.

الأردن

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تود البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة أن تبلغ الأمانة العامة بالجهود التي بذلتها الأردن من أجل إبقاء الحالة المالية للأونروا قيد الاستعراض. وفي إطار الدعم الذي تقدمه البلدان المضيفة والجهات المانحة للأونروا والجهود الكبيرة التي تبذلها هذه البلدان والجهات، وعقب الاجتماع الوزاري الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة السبعين للجمعية العامة، اشترك الأردن والسويد في رئاسة اجتماع حول موضوع ”تعزيز دعم الجهات المانحة والمضيفة من أجل استدامة الأونروا“ في ٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وكان الهدف المتوخى من الاجتماع هو ضمان التمويل الكامل للبرامج الأساسية التي تضطلع بها الأونروا، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، بحيث تستمر الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين دون انقطاع. وتناول المشاركون في الاجتماع أساسا العجز المالي للوكالة في عام ٢٠١٦، والحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، ودعوا إلى تعزيز المشاركة المالية من الجهات التقليدية وغير التقليدية المانحة للأونروا. ودعوا أيضا جميع

الجهات المانحة إلى بحث إمكانية تقديم المزيد من التمويل المخصص والمتعدد الأطراف للوكالة.

السويد

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تود البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة أن تبلغ الأمانة العامة بالجهود التي بذلتها السويد من أجل إبقاء الحالة المالية للأونروا قيد الاستعراض. وفي إطار الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة والبلدان المضيفة للأونروا والجهود الكبيرة التي تبذلها هذه الجهات والبلدان، وعقب الاجتماع الوزاري الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة السبعين للجمعية العامة، اشترك الأردن والسويد في رئاسة اجتماع حول موضوع ''تعزيز دعم الجهات المانحة والمضيفة من أجل استدامة الأونروا'' في ٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وكان الهدف المتوخى من الاجتماع هو ضمان التمويل الكامل للبرامج الأساسية التي تضطلع بها الأونروا، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، بحيث تستمر الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين دون انقطاع. وتناول المشاركون في الاجتماع أساسا العجز المالي للوكالة في عام ٢٠١٦، والحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، ودعوا إلى تعزيز المشاركة المالية من الجهات التقليدية وغير التقليدية المانحة للأونروا. ودعوا أيضا جميع الجهات المانحة إلى بحث إمكانية تقديم المزيد من التمويل المخصص والمتعدد الأطراف للوكالة.

وإضافة إلى الدعم الذي قدمته السويد للنداءات الإنسانية التي وجهتها الأونروا، فإنها عملت أيضا على زيادة دعمها غير المخصص للصندوق العام بنسبة ١٥ في المائة لعام ٢٠١٦، ليصل إلى ٤٠,٦ مليون دولار.